ان نصب الامام بالمراد ممنوع والمنصوص به الايماء بالراس على خلاف
القياس ٢ على غيره ابن ملك **قوله** لانه لازم القضاء هو المعتمد وفي الزاج
حمل المسيلة مرتبة ان زادت على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا تقضا **اجماعا**
يعني اذا صح وانكان لعقل مع الزيادة او لا يعقل مع النقصان فعلى
الخلاف المشي **قوله** وان تذكر الركوع والسجود او السجود فقط لما
في الزيادات لقدرته على السجود دون غيره تصلي قاعدا اشتهى ولو
اشتهى على مربع **اعداد** الركعات والتحيات لتقاس عليه لانه لازم
الاداء ولو ادها بتلقين غيره ينبغي ان يجزيه فيه **قوله** وهو المستحب
اي الافضل لكون راسه فيه اقرب الى الارض **قوله** وقال زفر وان في
اوسي قاعدا لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن ركن اخر ولنا ان
ركنية القيام للتوسل الى السجدة لما بينهما من نهاية التعظيم فيسقط
بسقوطها ذيلعي **قوله** ويتم بما قدر لانه بنى الادنى على الاعلى فصار كالابتداء
قوله يستقبل اذا صار الى الايماء لان حرمة الاقتداء تتغير بالركوع والسجود
فلا يجوز بدونها **قوله** والاول هو الاصح لان اداء بعض صلاته بركوع
وسجود وبعضها بالايماء اولى من ان يودي الكل بالايماء ذيلعي **قوله**
وقال محمد يستقبل بناء على اقتدائهم في الاقتداء **قوله** ولو صلى بعض صلاته
بالايماء قبله لانه لو افتتحها فقدر قبل ان يومي للركوع والسجود بطل فهذا
قوله بل يتأنف عندهم للزوم بناء القوي على الضعيف كما لو كان يومي
مضطجعا فقدر على القعود فانه كذلك يتأنف على المختار **قوله** وقال زفر
مبني بناء على جواز الاقتداء به للراكع وان حد عنده وقد بناه على الامام
قوله ان اعني يستمل مقعدا ولا زماما والمراد اللازم اي بعذر
وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق مخالف لما قدمناه عن الزيلعي من
ترجيح عدم الكراهة وبه صرح في المبسوط فقال لو قعد في النفل بلا عذر
لا يكره في الصحيح لان الابتداء بهذا الوجه مشروع فالبقاء اولى اهـ
وعندهما لا يجوز لما مر انه لو افتتح النفل قائما لا يجوز اتمامه قاعدا

اعتبارا

اعتبارا بالشروع بالنذر **قوله** وفيه انه سناف لما مر من انها مكروهة
بالاتفاق وغير الجائز لا يوصف بالكراهة الا ان يقال صورة الكراهة
اتفاقا فيما لو صلى ثمانيا ركعة ثم قعد في الثانية ليتم الا اعيا يتم قائما
واتم الثانية فعذره الصلاة جائزة مع الكراهة بقايه قاله الاكمل وفيه نظر
قوله في فلك الفلك السفينة الواحد والجمع سواء ويفرق بينهما بالقرينة
وحركه المفرد كحركة فعل وحركة الجمع كحركة اسد وسلة نافة هجان وبوق هجان
وددع دلاص ابي براق وددع دلاص وتدرع نظم بعضهم ما سيوب فيه المفرد
والجمع فقال فلك هجان دلاص يافتي وكذا اثمال الجمع مع الافراد محدة حوب
وهم سيوب وقد نجي من ذلك كنا زيقال ناقة كناز وبوق كناز اي مكتنزة
اللحم وامام كما في تبيناه في الامامة وعقتان وهو القوب الجائي كما نقله الاسبوبي
عن ابن مالك **قوله** وقالا لا يجوز الا من عذر وهو الاظهر برهان لان القيام
يقدر عليه فلا يجوز تركه وله ان الغالب فيه دوران الراس وهو كالمتحقق
قوله حتى لو كانت مربوطة لو ظاهره الجواز قائما فيها مطلقا استقرت على الارض
او لا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني حيث امكنه الخروج الحاقا لها بالراسة
ولو اقتدى احدهما بالاخر في فلكين مربوطتين صح والا لا نهر وقال الخير محمد هين
في رسالته وما قاله صاحب الايضاح لم اقف على تصحيح لاحد منا وهو ضعيف وهو
قال المعتمد الاطلاق ولو كان المقتدي على الشط والامام في السفينة او على عكسه ان كان بينهما طريق او طائفة من النهر او ما يكون مانعا من الاقتدا
لم يجز اسهر **قوله** ومن حبس او اغمي عليه شاملا لما اذا اوجد بفرع لان الحوف
سبب لضعف قلبه وهو مرض مخلان مالو زال عقله بالخمر يلزمه القضا لانه
معصية فلا يوجب التخفيف وكذا ابا ينبغ عند ابي حنيفة لان سقوط القضاء
عرف بالاثر اذا حصل بافة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند
محمد يسقط لانه مباح فصار كالمرض زيلعي ولو نام اكثر من يوم وليلة
غالبا فالاصح في قضايه ابن ملك **قوله** اي سائر عليه او لف ونشر مرتب
فالاول للاغماء والثاني للجنون **قوله** وقت صلاة كامل صوابه كاملا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)